

الأثر الاقتصادي للصراعات وأزمة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ملخص واف

تعتبر الصراعات واسعة النطاق من أكبر التحديات أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). فمنذ حوالي منتصف القرن الماضي، تعرضت المنطقة لصراعات أكثر تواترا وحدة مما تعرض له أي جزء آخر في العالم، مما أسفر عن خسائر إنسانية فادحة. ولكن مع احتدام الصراعات واتساع نطاقها، أصبحت المنطقة تواجه تحديات غير مسبقة. فقد ظهرت جماعات عنيفة غير تابعة لدولة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، لتصبح أطرافا سياسية وعسكرية مؤثرة وتسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي الإقليمية. وبدأت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأوروبا، وغيرها، تتأثر بأزمة اللاجئين التي فاقت كل سابقتها منذ الحرب العالمية الثانية، مما يفرض ضغوطا على الاقتصادات والنظم الاجتماعية. ونظرا للاستقطاب السياسي الكبير، وعدم المساواة الاقتصادية، وسرعة النمو السكاني في المنطقة، لا يرجح أن تتحسر هذه الصراعات في وقت قريب.

وقد أسفرت الصراعات المحتدمة ونزوح السكان عن تكاليف اقتصادية فادحة ومستمرة. فأدت الصراعات في بلدان مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن إلى حدوث ركود اقتصادي عميق وارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم أوضاع المالية العامة والقطاع المالي، وتخريب المؤسسات، فضلا عن الخسائر المأساوية في الأرواح والدمار المادي. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت الآثار الوخيمة لهذه الاضطرابات عن انتقال التداعيات إلى البلدان المجاورة مثل لبنان والأردن وتونس وتركيا، وإلى بقية أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحتى إلى المناطق الأخرى، ومن أبرزها أوروبا. وبدرجات متفاوتة، تواجه هذه البلدان أعدادا كبيرة من اللاجئين، وضعفا في الثقة والحالة الأمنية، وتراجعا في مستوى التماسك الاجتماعي، مما يقوض جودة المؤسسات وقدرتها على إجراء الإصلاحات الاقتصادية التي تمثل ضرورة ملحة.

فكيف يمكن أن تؤدي السياسات الاقتصادية إلى تخفيف التكاليف الاقتصادية للصراعات وتدفقات اللاجئين الكبيرة؟ تشير تجربة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤخرا إلى أن السياسات الفعالة هي التي تركز على حماية المؤسسات الاقتصادية، وتحديد أولويات الإنفاق من الموازنة العامة لخدمة الاحتياجات العامة الأساسية، واستخدام سياسات النقد والصرف لتعزيز الثقة. ولكن مثل هذه السياسات غالبا ما يصعب تنفيذها، مما يتطلب تدابير غير تقليدية. ففي ليبيا واليمن، على سبيل المثال، قامت البنوك المركزية بجهود استثنائية لدعم الاقتصاد. وبمجرد انحسار الصراعات، يقتضي النجاح في إعادة البناء وجود مؤسسات عالية الكفاءة وأطر اقتصادية كلية قوية ولكنها مرنة لاستيعاب التدفقات الرأسمالية الداخلة وإبقاء الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها. ويجب أن تتخذ البلدان المضيفة للاجئين قرارات صعبة بشأن دخول أسواق العمل والاستفادة من البرامج الاجتماعية، إلى جانب تدابير لمواطنيها الذين يعانون في الغالب من الفقر والبطالة. وللعمل على منع العنف في المستقبل، ينبغي أن تعجل بلدان المنطقة بإجراء إصلاحات لتحقيق النمو الاحتوائي بما يحد من عدم المساواة.

وقد دعم الشركاء الخارجيون، ومنهم صندوق النقد الدولي، جهود البلدان لاحتواء التداعيات. وكانت الأولوية القصوى هي تكثيف المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات العاجلة للمتضررين، سواء في مناطق الصراع أو في البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، مثل الأردن ولبنان. أما الأولوية الثانية فتتمثل في المساعدة الإنمائية للمساهمة في إعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز الصلابة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصورة أعم. وقد تكثفت الجهود مؤخرا لتنظيم استجابة دولية أوسع وأعمق، مع التركيز في هذه الجهود على تدبير التمويل الإضافي. وكلما أمكن، ينبغي أن يقدم هذا التمويل الإضافي في صورة منح وقروض ميسرة لتجنب إرهاق البلدان غير القادرة على تحمل ديون إضافية. وبدعم الصندوق هذه الجهود، سواء من خلال المشورة بشأن السياسات أو تقديم مستويات عالية من التمويل أو المساعدة في بناء القدرات أو أشكال الدعم الأخرى.